تقرير الشال

68 مليار دولار خسارة متوقعة للصندوق في 2018

تقديرات هبوط أصول الصندوق السيادي الكويتي.. غير منطقية

تطرق «الشال» إلى تقرير عام 2018 لمنتدى المؤسسات المالية والنقدية 2018 حول أداء 750 مؤسسة استثمارية عامة (حكومية) عن عام 2017.

حيث ذكر أن إجمالي أصولها تحت الإدارة بلغت في نهاية العام الفائت نحو 36,2 تريليون دولار أو نحو 45٪ من حجم الاقتصاد العالمي المقدر بنحو 80 تريليون دولار.

وكان الشرق الأوسط المنطقة الوحيدة في العالم التي انحسر فيها حجم أصول مؤسسات الاستثمار العامة بأنواعها الثلاثة ــ صناديق التأمينات والبنوك المركزية والصناديق السيادية، وفقدت نحو 24 مليار دولار أو 0,6٪ من حجم أصولها البالغ 3,9 تريليونات دولار كما في نهاية 2017. ولكن، ذلك الانحسار ليس عاما، فالخسائر انحصرت في دول النفط، وفي الخليج تحديدا، ومعظمها كان من نصيب البنوك المركزية.

صندوقان سياديان حققا خسائر ملحوظة في حجم أصولهما وفقا للتقرير، وهما الصندوق السيادي القطري الذي هبطت قيمة أصوله 3,9٪، والصندوق السيادي الكويتي الذي هبطت قيمة أصوله بنحو 11,5٪، وكان أكبر الصناديق السيادية خسارة. ولا نعرف حجم الخسارة بالأرقام المطلقة، لكنها قد تبلغ نحو 68 مليار دولار إذا اعتمدنا رقم وكالة فيتش للتصنيف الائتماني بحجم إجمالي لاحتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام بنحو 590 مليار دولار، وقد تبلغ نحو 60 مليار دولار باعتماد أرقام «المعهد العالمي لصناديق الثروة السيادية» البالغ نحو 524 مليار دولار وفق آخر ما نشر لديهم.

المفارقة الغريبة هي أن رقم 68 مليار دولار مساو تماما للفرق ما بين حجم الصندوق السيادي الكويتي الصادر عن المعهد نفسه في عام 2015 البالغ 592 مليار دولار، وذلك الصادر في عام 2016 والبالغ 524 مليار دولار، أي ربما يكون رقما منقولا وقديما.

وفي الحالتين، يعتبر رقم الهبوط مخيفا ولا يفسره بأي حال الرقم المعلن لعجز الموازنة المقدر بنحو 2,5 مليار دينار للسنة المالية المنتهية في 2018/3/31، والواقع أن وكالة فيتش قدرت دخل الاحتياطي للسنة المالية الفائتة بنحو 4,6 مليارات دينار، بما يعنيه ذلك من تحقيق الصندوق السيادي لنمو موجب وليس انحسارا في قيمة أصوله. كذلك من غير المنطقي نسبة ذلك الهبوط الكبير إلى السحب من الاحتياطي العام في سنة واحدة، لذلك نميل إلى الاعتقاد أن الرقم شامل للسنوات المالية الثلاث 2016/2015 إلى 2018/2017.

وقال «الشال»: نحن نعتقد أن في التقرير خطأ ما، ولكن، يمكن الإفادة من خلاصاته في اتجاهين، الأول، هو ضرورة أن تكون الحكومة الكويتية أكثر شفافية في نشر أرقامها وأن تكون هي المصدر الموثوق، حتى لا تتعرض في كل مرة ينشر فيها رقم إلى لبس وضياع وقت طويل في الجدل حوله. والثاني هو أن الانحسار حادث سواء كان في سنة واحدة أو 3 سنوات، وأن وضع المالية العامة خطر والخلاف حول توقيت تفاقم مخاطره وليس حدوثها من عدمه، وأن ارتفاع أسعار النفط المؤقت يفترض أن يكون حافزا لإصلاحات هيكلية جوهرية وليس ارتخاء إصلاحات متواضعة في الأصل، والارتخاء ما يحدث حاليا.

1,2 مليار دينار حجم سيولة البورصة في 5 أشهر

أشار تقرير «الشال» الاقتصادي إلى أن أداء شهر مايو الماضي كان أقل نشاطا من أداء أبريل، إذ انخفضت كل من مؤشرات القيمة والكمية المتداولة وعدد الصفقات، وقيمة المؤشر العام (الشال)، وكذلك انخفضت المؤشرات الثلاثة للبورصة (175 شركة ضمنها 13 شركة لا تدخل ضمن مؤشرات البورصة)، حيث فقد مؤشر السوق الأول نحو 1,8٪، وفقد مؤشر السوق الرئيسي 0,4٪، وفقد المؤشر العام وهو حصيلة أداء السوقين 1,3٪. وحقق شهر مايو مستوى سيولة بحدود 204,8 ملايين دينار مقارنة بنحو 240,8 مليون دينار في أبريل 2018، أي ان السيولة تراجعت 15٪.

وأضاف التقرير أن معدل قيمة التداول اليومي بلغ بحدود 8,9 ملايين دينار، أو أدنى بنحو 22,4٪ عن معدل قيمة التداول اليومي لشهر أبريل البالغ 11,5 مليون دينار، وأدنى بنحو 26,9٪ عن معدل قيمة التداول اليومي للشهور الأربعة الأولى من السنة الجارية، والبالغ نحو 12,2 مليون دينار. وبلغ حجم سيولة البورصة في خمسة أشهر (أي في 105 ايام عمل) نحو 1,203 مليار دينار، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي نحو 11,5 مليون دينار، منخفضا بنحو 50٪ مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي لكامل عام 2017، ومنخفضا بنحو 65,5٪ عن معدل قيمة التداول اليومي للشهور الخمسة الأولى من عام 2017.

ومازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 1,6٪ فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0,2٪ فقط من تلك السيولة، و10 شركات من دون أي تداول. أما الشركات السائلة، فقد حظيت 15 شركة قيمتها السوقية تبلغ 4,5٪ فقط من قيمة الشركات المدرجة، على نحو 15,1٪ من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يتوجه بشدة إلى شركات قيمتها ضئيلة.

أما توزيع السيولة خلال شهر مايو 2018 على الأسواق الثلاثة، فكان كالتالي:

السوق الأول: حظي بنحو 145,1 مليون دينار، أو ما نسبته 70,9٪ من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 50٪ من شركاته على 80,8٪ من سيولته ونحو 57,3٪ من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نصف شركاته الأخرى على ما تبقى أو نحو 19,2٪ من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه معدلا مرتفعا، حيث حظيت 3 شركات ضمنه بنحو 54,4٪ من سيولته.

السوق الرئيسي: حظي بنحو 59,7 مليون دينار، أو نحو 29,1٪ من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20٪ من شركاته على 74,4٪ من سيولته، بينما اكتفت 80٪ من شركاته بنحو 25,6٪ من سيولته.

سوق المزادات: حظي بنحو 29 ألف دينار فقط أو نحو 0,014٪ من سيولة البورصة، وذلك أيضا في حدود المتوقع، فالهدف الأساسي هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة.

3 مليارات دينار عجز الموازنة المتوقع للسنة المالية الحالية

قال تقرير «الشال» الاقتصادي ان معدل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر مايو، بلغ معظمه نحو 72,7 دولارا للبرميل، وهو يزيد بنحو 22,7 دولارا للبرميل، أي بما نسبته نحو 45,4٪، عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 50 دولارا للبرميل، وأيضا يزيد بنحو 27,7 دولارا عن معدل سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 45 دولارا. وباعتمادات المصروفات البالغة 21,5 مليار دينار، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2018 عجزا قيمته 3 مليارات دينار، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية. وكانت السنة المالية الماضية 2018/2017، التي انتهت بنهاية مارس الفائت قد حققت لبرميل النفط الكويتي، معدل سعر، بلغ نحو 54,5 دولارا، ومعدل سعر البرميل لشهر مايو 2018 أعلى بنحو 33,4٪ عن معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، ولكنه أدنى بنحو 2,3 دولار للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 75 دولارا، وفقا لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ 10٪ من الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة. ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في مايو، بما قيمته نحو 1,5 مليار دينار، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية لمجمل السنة المالية الحالية نحو 16,8 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 3,5 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية، والبالغة نحو 13,3 مليار دينار. ومع إضافة نحو 1,7 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة، للسنة المالية الحالية 18,5 مليار دينار.

وصل إلى 0,5٪ على أساس سنوي.. وتحسن الأوضاع المالية العامة نتيجة ارتفاع النفط

«الوطني»: معدل نمو الودائع لأدنى مستوى منذ 18 عاماً

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان الاقتصاد الكويتي شهد خلال الشهر الماضي تفاوتا في الأداء، إذ من المتوقع أن يساهم ارتفاع أسعار النفط في انتعاش الثقة، الأمر الذي أدى بنا إلى رفع توقعاتنا بشأن العجز المالي لهذه السنة، بينما ساهم ضعف التضخم في دعم الدخل الأسري الحقيقي ودعم المستهلك. بالمقابل، لايزال نمو الائتمان لقطاع الأعمال ضعيفا، مما يشير إلى أن تحسن آفاق الأوضاع المالية قد لا ينعكس على الاستثمار في هذه الفترة. في الوقت نفسه، قد يساهم تأجيل قرار ضريبة القيمة المضافة في حماية قطاع المستهلك، ولكن من شأن هذا التأجيل أيضا الإشارة إلى خطر تراجع وتيرة تنفيذ الإصلاحات نظرا لتحسن أوضاع المالية العامة الحالية.

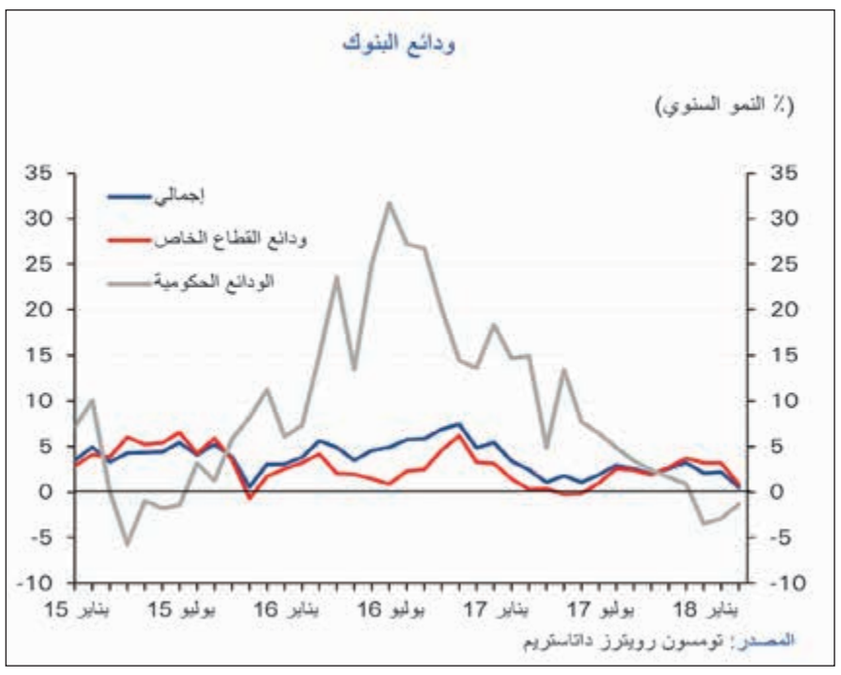

تراجع نمو الائتمان

وأضاف التقرير أن وتيرة الائتمان المصرفي واصلت تراجعها في مارس لتصل إلى أقل مستوياتها منذ العام 2012 عند 1,9٪ على أساس سنوي كما تراجعت عن نسبة فبراير البالغة 2,5٪. وقد تراجع نمو الائتمان في جميع المكونات الرئيسية.

في الوقت نفسه، استقرت القروض الشخصية، باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية الذي عادة ما يتراجع في نهاية الربع، عند نسبة قوية بلغت 7,1٪ على أساس سنوي مسجلة تراجعا طفيفا من مستواها في فبراير البالغ 7,4٪. ومع احتساب الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية يظهر أن نمو الائتمان قد تراجع بواقع 3,7٪ على أساس سنوي من 4,3٪ في فبراير.

وتراجع أيضا نمو الودائع ليصل إلى أدنى مستوياته منذ 18 سنة عند 0,5٪ على أساس سنوي من 2,5٪ في فبراير. فقد شهدت الودائع ارتفاعا جيدا في مارس بواقع 1٪ على أساس شهري بينما جاءت نسبة النمو السنوي متدنية بفعل تأثيرات قاعدية بعد تسجيل قفزة كبيرة في مارس 2017. وقد تزايد ضعف نمو الودائع في الأشهر الأخيرة نتيجة تراجع الودائع الحكومية بمتوسط بلغ 3٪ على أساس سنوي في الربع الأول من 2018 وذلك بالرغم من ارتفاع الإيرادات الحكومية نتيجة ارتفاع أسعار النفط.

تأجيل تطبيق القيمة المضافة سيؤدي لتراجع وتيرة تنفيذ الإصلاحات

توقعات بتراجع عجز الميزانية للسنة المالية الحالية إلى 6٪ من الناتج المحلي

ارتفاع النفط

واستمرت أسعار النفط بالارتفاع خلال الشهر الماضي، حيث ارتفع سعر خام التصدير الكويتي بواقع 8٪ على أساس شهري ليصل إلى 67 دولارا للبرميل في المتوسط خلال أبريل ومن ثم إلى أعلى من 75 دولارا للبرميل في منتصف مايو. وقد التزمت الكويت بخفض الإنتاج، حيث استقر إنتاجها عند 2,71 مليون برميل يوميا في مارس، بتراجع بلغ 0,14 مليون برميل يوميا عن الإنتاج في أكتوبر من العام 2016.

ونتيجة لارتفاع الأسعار، قام «الوطني» برفع توقعاته لمزيج برنت إلى 65 دولارا للبرميل هذا العام و60 دولارا للبرميل للعام 2019 (ما يعادل 61 و56 دولارا لسعر خام التصدير الكويتي وذلك على التوالي) من 55 دولارا للبرميل في السابق ومقارنة بـ50 دولارا في الميزانية الرسمية.

تراجع العجز

ووفق توقعات «الوطني» الجديدة، سيتراجع العجز في ميزانية السنة المالية 2018ـ2019 إلى 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي من 10٪ سابقا وذلك قبل استقطاع التحويلات لاحتياطي الأجيال القادمة. ولا يشمل ذلك الإيرادات خارج الميزانية من الاستثمارات الخارجية التي تصل إلى أكثر من 10٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

ومقابل هذا التحسن في الأوضاع المالية، أعلنت لجنة الميزانيات البرلمانية قرارها بتأجيل قانون ضريبة القيمة المضافة إلى العام 2021. إذ من المحتمل أن تضيف هذه الضريبة إيرادات بنحو 1٪ إلى 1,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما قد يؤدي بدوره إلى إنعاش الإيرادات غير النفطية بنحو الثلث.

ومن المحتمل أن يتم تطبيق قانون الضريبة غير المباشرة على بعض السلع المختارة كالتبغ والمشروبات الغازية فور استئناف المجلس أعماله في أكتوبر والتي ستضيف ثلث الإيرادات المتوقعة من ضريبة القيمة المضافة.

ارتفاع التضخم

وأضاف التقرير أن التضخم سجل ارتفاعا طفيفا في أبريل إلى 0,7٪ على أساس سنوي من 0,6٪ في مارس ولكنه بقي متدنيا، حيث بلغ التضخم في مارس ثاني أدنى مستوياته منذ العام 2004.

وقد جاء هذا التراجع في التضخم نتيجة تدني مكوني المواد الغذائية (0,4ـ٪ على أساس سنوي) وخدمات المسكن (1,4ـ٪) اللذين يشكلان نصف وزن المؤشر. وارتفعت الأسعار في المكونات الأخرى، التي نشير إليها بالتضخم الأساس، بواقع 2,6٪ على أساس سنوي دون تغيير عن مارس ولكنها لاتزال دون متوسط العام الماضي. ونتوقع أن يصل متوسط التضخم إلى 1,5٪ في العام 2018، ولكن مع زيادة نسبة المخاطر السلبية.

البورصة تسجل تراجعاً في الربع الثاني

قال التقرير «الوطني» إن سوق الأوراق المالية استمر بتسجيل تراجع منذ التعديل الذي أجري في بداية الربع الثاني من 2018 والذي ساهم في إعادة هيكلة البورصة وتحسين السيولة وجذب المستثمرين. فقد تراجع المؤشر الرئيسي بواقع 3,9 على أساس ربع سنوي في منتصف مايو. وقد أدى ذلك إلى تراجع القيمة السوقية بنحو 1,1 مليار دينار لتصل إلى 27,9 مليار دينار. وكانت التطورات الجيوسياسية في المنطقة من بين أبرز العوامل التي تركت أثرها على الأسهم لاسيما تزايد حدة التوتر بين أميركا وإيران، وتزايد المخاوف بشأن نشوب حرب تجارية بين أميركا والصين (التي بدأت بالتراجع)، بالإضافة إلى الأثر الذي قد تتركه السياسات النقدية العالمية المتشددة.

في المقابل، جاءت نتائج أرباح الشركات جيدة وإيجابية، حيث ارتفعت الأرباح لـ161 شركة مدرجة بواقع 6٪ على أساس سنوي في الربع الأول من العام 2018.

.. ويُطلق تحديثاً جديداً لخدمتي الوطني عبر الإنترنت والموبايل

هالة الشعيبي

يواصل بنك الكويت الوطني تقديم آخر وأفضل الخدمات التكنولوجية المبتكرة والمطورة، وذلك لتوفير إمكانية القيام بالمعاملات المصرفية بكل سهولة وأمان.

وفي هذا الإطار عمد البنك إلى تحديث عملية الدخول لخدمتي «الوطني عبر الموبايل» و«الوطني عبر الإنترنت»، عن طريق استخدام نفس اسم المستخدم وكلمة السر لكل منهما، فضلا عن إضافة العديد من المزايا الجديدة.

تعقيبا على هذا التحديث الجديد، قالت مدير أول القنوات المصرفية الالكترونية في مجموعة الخدمات المصرفية الشخصية في بنك الكويت الوطني هالة الشعيبي: نعمل باستمرار على تحديث خدماتنا عبر الإنترنت والموبايل لتلبية الاحتياجات المصرفية للعملاء بشكل بسيط وآمن. ويقدم هذا التحديث أسلوبا جديدا ومبسطا لتسجيل الدخول وإتمام المعاملات المصرفية، حيث سينقلهم هذا التحديث إلى مستوى جديد كلي من الراحة والأمان.

وأضافت أنه بالإضافة لتبسيط العمليات المصرفية على العملاء، فإن بنك الكويت الوطني يقدم أيضا خصائص جديدة إلى خدمتي «الوطني عبر الإنترنت» و«الوطني عبر الموبايل»، إذ بإمكان العملاء التحكم ببطاقاتهم مسبقة الدفع والائتمانية أثناء السفر وذلك لإدارة المصاريف بشكل أفضل وأكثر أمانا، دفع الفواتير، تحويل الأموال وزيادة قيمة مبلغ التحويل الشهري عند الحاجة.

وأشارت إلى أنه بإمكان العملاء أيضا إتمام مجموعة واسعة من المعاملات المصرفية من خلال خدمة «الوطني عبر الإنترنت» على الموقع الرسمي www.nbk.com أو تطبيق الوطني عبر الموبايل لسداد فواتير الهاتف النقال، تحويل الأموال بين الحسابات المحلية أو إرسالها للخارج، سداد مستحقات البطاقات الائتمانية، الكشف عن الرصيد أو نقاط مكافآت الوطني وغيرها الكثير.

وأضافت أنه للاستفادة من جميع خصائص والمميزات الجديدة عبر الموبايل، بإمكان العملاء تحميل أو تحديث آخر نسخة متوافرة من تطبيق «الوطني عبر الموبايل» الموجودة في متجر التطبيقات على أجهزتهم الذكية. عند تسجيل الدخول، بإمكان العميل إنشاء اسم مستخدم وكلمة سر يصلحان لكل من خدمتي «الوطني عبر الإنترنت» و«الوطني عبر الموبايل».

وأوضحت الشعيبي أن البنك يشجع عملاءه على استخدام التحديث الجديد من خدمتي الوطني عبر الإنترنت والوطني عبر الموبايل، لأنها ستسهل عليهم بشكل كبير القيام بمعاملاتهم المصرفية في الكويت أو خلال السفر، حيث إنها تغني العملاء عن زيارة الفروع أو الاتصال بالخدمة الهاتفية وبالتالي القيام بمعاملاتهم بأنفسهم وبمنتهى السهولة والسرعة. كما يتضمن التحديث الجديد العديد من المزايا والخدمات الجديدة.